

الإتحاد السوفيتي وال العراق

١٩٥٥ - ١٩٧٢

مهمـ

دكتور

فؤاد المرسى خاطر

شغل العراق مكانة خاصة في دائرة الاهتمامات السوفيتية بالأقطار العربية وبالشرق الأوسط عموماً

وحظى العراق بهذا الاهتمام لعدة اعتبارات : فهو دولة عربية كبيرة كانت تدخل في دائرة النفوذ الغربي المعادي للإتحاد السوفيتي منذ ظهوره ، وأقرب الدول العربية للأراضي السوفيتية ولمناطق البترول الهامة في باكو . كما أن العراق من الدول الهامة التي تطل على الخليج العربي ، واهتمامات السوفيت بالخليج قائمة بل هي امتداد ، في بعض أهدافها ، لاهتمام النظام الروسي القيصري .

وكان العراق في الحرب العالمية الثانية يحتل المركز الثاني في تصدير البترول إلى بريطانيا بعد إيران ، وبعد الحرب أصبح في مقدمة الدول العربية المصدرة للبترول للغرب . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالعراق وبتروله مع أوائل الخمسينيات حيث أصبحت تملك أكثر من نصف أسهم بترول الشرق الأوسط في عام ١٩٥٣ .

وتتناول هذه الدراسة العلاقات بين الإتحاد السوفيتي وال العراق من عام ١٩٥٥ وهو العام الذي تم فيه إقامة حلف بغداد الموجه أساساً ضد الإتحاد السوفيتي ، ولخدمة الأهداف والمخططات الغربية في الشرق الأوسط ، وموقف الإتحاد السوفيتي من الحلف ومن الدول المشتركة فيه وفي مقدمتها العراق .

وتنتهي الدراسة بعام ١٩٧٢ وهو العام الذي تم فيه توقيع المعاهدة السوفيتية العراقية والتي عرفت بمعاهدة الصداقة والتعاون ، وأثر هذه المعاهدة في توثيق العلاقات بين البلدين وتأثيراتها وردود أفعالها في المنطقة . والفائدة التي عادت على كل من الاتحاد السوفيتي والعراق بتوقيع هذه المعاهدة .

ظل العراق لا يعترف بالنظام السوفيتي ولا يقيم علاقات دبلوماسية معه حتى عام ١٩٤٤ حين قامت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وقد جرت محاولات لاقامة مثل هذه العلاقات بين موسكو وبغداد قبل ذلك التاريخ ولكنها لم تتحقق نجاحا ، منها محاولة من جانب الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٤ عندما أبدى وزير الخارجية السوفيética " لتفينوف " رغبة بلاده في اقامة علاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الاتحاد السوفيتي وال伊拉克 ، حدث ذلك بعد توقيع العراق وأربع وثلاثين دولة دعوة لعصبة الأمم لقبول الاتحاد السوفيتي عضوا بالعصبة ، حيث قابل الوزير السوفيتي نوري السعيد وفاته في الموضوع لكن نوري السعيد رفض وعلل الرفض " بعدم وجود علاقات تجارية أو اقتصادية تتطلب اقامة علاقات وان تأسيس تمثيل سياسي بين البلدين في مثل هذه الظروف لا معنى له اللهم الا اذا كان الغرض منه بث الدعاية الشيوعية في العراق " (١) .

ثم تكررت المحاولة من جانب السوفييت غير أن الحكومة العراقية ظلت على موقفها حتى قيام الحرب العالمية الثانية والتي أن جاءت الى الحكم الوزارة الكيلانية الثالثة التي شكلها رشيد عالي الكيلاني ، وببدأ التفكير في الأوساط القومية والوطنية ، المناهضة للسيطرة البريطانية على العراق ، بضرورة اقامة علاقات دبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي

وببدأ ذلك التفكير في نوفمبر ١٩٤٠ . وكان رشيد عالي الكيلاني يرى أن اقامة مثل هذه العلاقات يخدم مصالح العراق لأن الاتحاد السوفيتي لم يدخل الحرب - حتى ذلك الوقت - وهو يطرح شعارات حول حربية الشعوب وبحرضها على رفض السيطرة الأجنبية . كما أن مثل هذه العلاقات سوف تفتح منفذًا هاماً لتوريد الأسلحة من ألمانيا (كان الوفاق السوفيتي الألماني المعقود في أغسطس ١٩٣٩ لا يزال قائماً) إلى العراق .

وعرضت الحكومة العراقية الأمر على الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها في بغداد - عملاً بأحكام معاهدة ١٩٣٠ - لكنها لم تلتقي رداً من الحكومة البريطانية ... واضح أن الحكومة البريطانية كانت غير مرحبة بمثل هذه الخطوة من جانب العراق ، كما أنها كانت تعمل دائمًا على تحجيم علاقات العراق الخارجية بشكل عام بحيث تنحصر مع الدول التي ترتبط مع بريطانيا بمصالح مشتركة . وهي تعمل على منع السوفييت من الدخول إلى المنطقة بشكل عام وكانت تلجم إلى تخويف العراق ، وغيره من دول المنطقة الدائرة في فلكها ، من اقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي حتى لا يؤدي ذلك إلى تغلغل الشيوعية في البلاد .

وقد تأكّد ذلك للوزير العراقي المفوض في أنقره " ناجي شوكت " حين زار السفير السوفيتي في العاصمة التركية ، وكانت أول زيارة يقوم بها دبلوماسي عراقي لدبلوماسي سوفيتي ، فقد سببت تلك الزيارة عدم ارتياح للسفير البريطاني لدى تركيا (٢) .

وفي ٢ مايو ١٩٤١ ، وكانت القوات البريطانية قد هاجمت القوات العسكرية العراقية التابعة للثورة ، أبرقت وزارة الخارجية العراقية إلى وزيرها المفوض في أنقره ليتصل بالسفير السوفيتي هناك وبلغنه أن الحكومة العراقية قررت إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي فوراً ، فرد السفير السوفيتي بأنه ينتظر كتب تبادل الاعتراف ، وحين وصل وزير الدفاع العراقي ناجي شوكت إلى أنقره في ٨ مايو ١٩٤١ وعلم أن إقامة العلاقات متوقف على وصول أوراق تبادل الاعتراف من بغداد أُبرق

الى الخارجية العراقية طالبا تخويل الوزير المفوض فى أنقره القيام بهذه المهمة ، ووصلت الموافقة على الموضوع . الا أن هذه العلاقات لم تمر النور لفشل ثورة رشيد عالى الكيلانى^(٣) .

وقد تبدل الموقف السوفيتى من ثورة رشيد عالى الكيلانى التى تدعمها ألمانيا ، بعد الهجوم الالمانى على الأرضى السوفيتية فى يونيو ١٩٤١ ، ودخل الاتحاد السوفيتى فى تحالف مع بريطانيا وحلفاء⁻⁻⁻ وتحولت الثورة التى قام بها رشيد عالى ورفاقه من ثورة شعب ضد المستعمر الى " حركة عميلة للنازية والفاشية " ومن ثورة موجهة ضد " مصالى دماء الشعوب " الى حركة موجهة ضد " الديموقراطية "^(٤) .

وكان لدخول الاتحاد السوفيتى الحرب الى جانب الحلفاء⁻⁻⁻ واحتلاله لايران مع بريطانيا ان أصبح فى وضع أقرب للوطن العربى خاصة العراق

التحالف وكان استمرار التحالف مع بريطانيا فى أثناء الحرب دافعا⁻⁻⁻ للأخيرة على تشجيع قيام علاقات بين العراق والاتحاد السوفيتى .

كما كان لقيام علاقات دبلوماسية بين كل من مصر ، وسوريا ، ولبنان من جهة والاتحاد السوفيتى من جهة أخرى دافعا للحكومة العراقية لاعلان موافقتها على اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى^(٥) .

فأبدت حكومة " الباچه جى " رغبتها فى اقامة مثل هذه العلاقات نظرا لتزايده مكانة الاتحاد السوفيتى فى الشؤون الدولية . وفى ٢٥ أغسطس ١٩٤٤ بعث وزير خارجية العراق " أرشد العمرى " برقة الى نظيره السوفيتى " مولوتوف " أعلن فيها رغبة العراق فى تأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، وأشاد الوزير العراقي بالانتصارات التى حققها الجيش السوفيتى فى نصر الجبهة الديموقراطية ضد الجيش⁻⁻⁻ النازى^(٦) .

وأجاب وزير الخارجية السوفييتي ببرقية أعلن فيها ترحيب
حكومته بالقرار العراقي ، وأرسل الاتحاد السوفييتي بعثته الى العراق في
فبراير ١٩٤٥ برئاسة الوزير المفوض السوفييتي " الميسو كريكوريانوفيتش
زايتزيف " .

ولم ترسل العراق بعثتها الا في اكتوبر ١٩٤٥ وكان أول وزير
مفوض لدى موسكو هو " عباس مهدي " .

وقد قوبل تبادل العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد
السوفييتي بترحيب من جانب العناصر التقديمية والشيوعية في العراق التي
أشادت بهذه الخطوة باعتبارها عمل وطني مشكور واعتبرت اعتراف الاتحاد
السوفييتي بدولة العراق تعزيز لاستقلاله ومكانته ^(٢) .

وما ان وضع الحرب أوزارها حتى بدأ التحالف السوفييتي مع
الغرب يتراجع ليحل محله التنافس والتصارع من جديد ، وفي نفس الوقت
كان النشاط الشيوعي في العراق يتزايد فقد سعد الشيوعيون في العراق
بقيام العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفييتي لكن سرعان
ما قامت الحكومة العراقية بملاحقة الشيوعيين بشتى الأساليب ، وعملت
على تحجيم دور المفوضية السوفيietية في بغداد . وببدأ تحركات
الدبلوماسيين السoviietين في بغداد تخضع لمراقبة دقيقة من أجهزة الأمن
العراقية سواء في بغداد أو خارجها .

واتضح أن قيام العلاقات بين العراق والاتحاد السوفييتي لم يؤد
إلى تغيير يذكر من جانب الحكومة العراقية التي كانت على علاقات وثيقة
ببريطانيا ، كما أن الجانب السوفييتي لم يغير من نظرته السابقة للحكومة
العراقية وكان يضعها في إطار نظرته العامة لدول المنطقة الدائرة في
ذلك الغرب ، ويرى أنها حكومات " بورجوازية ورجعية وعميلة للاستعمار " ،
كما جاء الموقف السوفييتي بالاعتراف بقرار التقسيم الخاص بفلسطين عام
١٩٤٧ مبرراً للحكومة العراقية لشن هجوم عليه متهمة إياه بالتواطؤ مع

الصهيونية العالمية .

وعندما شارك الجيش العراقي مع الجيوش العربية الأخرى في حرب ١٩٤٨ في فلسطين وصف الاتحاد السوفيتي تلك الحرب بأنها عمل عدواني ضد إسرائيل ، وطالب الدول العربية بایقافها وسحب قواتها (٨) . فاستغلت الحكومة هذا الموقف من جانب السوفييت وزادت من موقفها المعادي لهم ... وقد أدى هذا إلى تأثير العلاقات بين البلدين إلى درجة كبيرة .

ومع مطلع الخمسينيات وتزايد التحرك الغربي في الشرق الأوسط لإقامة احلاف غربية عسكرية في المنطقة كانت مصر ثم العراق هدف الارتكاز لهذه المشاريع وهي مشاريع كانت تهدف بأساس إلى تطبيق الاتحاد السوفيتي من حدوده الجنوبية ... وقد واجه الاتحاد السوفيتي ذلك بتوجيهه المذكرات إلى دول المنطقة انطوت على التهديد للعراق وللدول الأخرى التي تشارك في هذه الأحلاف ومحذراً إياها . غير أن العراق كان يواجه ذلك بالتجاهل وتعرض هذا التوجه السوفيتي للنقد الشديد من جانب وسائل الإعلام العراقية ... وهكذا مع بداية الخمسينيات كانت العلاقات العراقية السوفيتية في وضع سيء .

وقد هاجم الاتحاد السوفيتي بشدة مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط (قيادة الشرق الأوسط) الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١ واتهمنا في مذكرة بعث بها إلى واشنطن ، بأنها تريد تحويل الشرق الأوسط إلى مستودع أسلحة لقوات حلف الأطلسي .

ولما كان العراق يحتل مركزاً متقدماً في المشاريع الغربية آنذاك فقد حاول الاتحاد السوفيتي أبعاده عن هذه الأحلاف .

وفي مارس ١٩٥٤ سلم القائم بالأعمال السوفيتي في بغداد مذكرة

من حكومته موجهة للحكومة العراقية جاء فيها : " ان انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط الغربية هي عمل عدائي موجه للاتحاد السوفييتي " . و تعرض " فاضل الجمالى " رئيس وزراء العراق لهجوم عنيف من جانب الدوائر السوفيietية بسبب ميله الغربية .

وعندما تولى نوري السعيد رئاسة الوزارة خلفاً للجمالى اتخاذ الاتحاد السوفييتي منه نفس الموقف ووصف زيارته لتركيا في أكتوبر ١٩٥٤ بأنها خطوة أخرى لدخول العراق في الجهاز الدفاعي الشرقي (٩) .

وسرعان ما تأزمت العلاقات بين موسكو وبغداد مع تحرّك العراق للاشتراك في حلف بغداد ، خاصة وكان الغرب بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وتبنيها سياسة استقلالية ورفضها للاشتراك في الالتفاف الغربية ، قد أخذ يركز على العراق ، ووجد استجابة من حكومتها ... وأخذ نوري السعيد في العمل على تهيئة الأجواء لذلك فأعلن في يناير ١٩٥٥ قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي مبرراً ذلك بأن المفوضية السوفييتية في بغداد قد تحولت إلى وكر للشيوعية (١٠) . وتبع ذلك إغلاق المفوضية العراقية في موسكو .

وبعد دخول العراق رسمياً حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥ ازدادت المخاوف السوفييتية لأنَّ أغلب أعضاء الحلف من الدول المحيطة بالاتحاد السوفييتي من الجنوب والقريبة جداً من حدوده ... فسارع الاتحاد السوفييتي بشن حملة مضادة للحلف ... ففي بيان لوزارة الخارجية السوفييتي في ١٦ أبريل ١٩٥٥ أكد الاتحاد السوفييتي أنه لن يقف مكتوف الأيدي في وجه هذه المؤامرة الغربية ، وقال إن مشايعة بريطانيا وتأييدها للتحالف العراقي التركي هو في النهاية اتفاق عراقي - بريطاني جديد ... وبؤكد على ابقاء قواعد بريطانيا العسكرية في العراق ، ويجعل الجيش العراقي خاصاً للضباط البريطانيين ... وأكد البيان السوفييتي على أنَّ الاتحاد السوفييتي سيدافع عن حرية واستقلال دول الشرق الأوسط ، وسيعارض أي تدخل في شؤونها الداخلية (١١) .

وقد برع الساسة في العراق بدخولهم حلف بغداد بأنه من باب الاحتياط لمنع تسلب "الفكر المدمر" والمقصود طبعاً الفكر الشيوعي، وكان نوري السعيد يعمل بنشاط لدعم الحلف مبرراً ذلك بأن الاتحاد السوفيتي هو الخطر الأكبر الذي يهدد مصالح العرب، وأنه لما كان العراق أقرب الدول العربية إلى الأرضي السوفييتية فهو أكثرها تعرضاً لهذا الخطر^(١٢).

وقد جاء حلف بغداد لكمال الطوق حول الاتحاد السوفيتي (حلف بغداد من الجنوب، وحلف جنوب شرق آسيا من الشرق والجنوب الشرقي، وحلف الأطلسي من الغرب) وكان هذا من أهم الدوافع التي حددت بالاتحاد السوفيتي لاقامة حلف وارسو في نفس العام.

والحق أن حلف بغداد، والغرق مرتكزه الرئيس، كان من أهم الأسباب التي جعلت السوفييت يعطون اهتماماً أكبر بالشرق الأوسط والبلاد العربية خاصة^(١٣). فقد اعتبر السوفييت أن الحلف هو محاولة من الغرب لوقف التوجه السياسي السوفيتي الجديد بعد مؤتمر باندونج في آسيا وأفريقيا^(١٤).

وكثف السوفييت نشاطهم في المنطقة، ويسرب خطل التعامل الغربي مع مصر بمنع السلاح عنها، فقدموا لمصر صفة الأسلحة المشهورة في سبتمبر عام ١٩٥٥، كما حصلت سوريا على السلاح السوفيتي أيضاً... وأدى هذا إلى التقارب بين كل من مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي وزاد موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لمصر إبان أزمة السويس عام ١٩٥٦ من تقبل الاتحاد السوفيتي في المنطقة وسهل لوجود سوفيتي أكبر فيها.

وظلت العراق التي كانت في قلب الأحداث مرصودة من الاتحاد السوفيتي.

ومع فشل العدوان الثلاثي على مصر، وتراجع وضع بريطانيا وفرنسا في المنطقة أصبح المصراع أساساً في الشرق الأوسط بين الولايات

المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وفي ضوء انتقال الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط بشكل واضح أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور نظريته التي عرفت بنظرية الفراغ في الشرق الأوسط في مستهل عام ١٩٥٧ .

وقد هاجم الرئيس الأمريكي ، في رسالته للكونجرس في الخامس من يناير ١٩٥٧ (١٥) الاتحاد السوفيتي ، وطالب من الكونجرس منحه تفويضا يقدم بموجبه لدول المنطقة مساعدة اقتصادية وعسكرية تمنح لأى دولة مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما طالب بتفويض باستعمال كل وسائل القوة الأمريكية ضد أي عدوان على أي دولة تتعرض للعدوان في المنطقة من طرف آخر تحت السيطرة الظاهرية أو المستترة للاتحاد السوفيتي .

وكان واضحا أن ما جاء به أيزنهاور هو ضد الاتحاد السوفيتي وبهدف إلى ابعاده عن المنطقة في وقت كانت صلات السوفيت تتوثق ببعض دولها ... وإلى جانب ذلك فالمشروع الأمريكي كان يقصد (بالعدوان) من جانب الدول الصديقة للاتحاد السوفيتي مثل مصر وسوريا . كما جاء المشروع الأمريكي ليحذر السوفييت بعد أن أطلقوا أول صاروخ عابر للقارات في أغسطس ١٩٥٦ وأول سفينة فضاء (سبوتنيك) في أكتوبر وقد أظهر هذا الوضع الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حيث وضعت الولايات المتحدة لأمريكيه في هذا المجال في وضع تالي للاتحاد السوفيتي في سباق القوة ... ومن هنا أرادت واشنطن الرد بصورة قوية وأعلنت موقفها ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط (١٦) .

وكان الرد السوفيتي على رسالة أيزنهاور مؤكدا على عزم السوفيت على الاستمرار في المنطقة والعمل على توسيع علاقاتهم بها وتمثل الرد أساسا في مشروع "شبيلوف" وزير الخارجية السوفيتي الذي دعا فيه إلى أن تتعهد الدول الكبرى باحترام سيادة دول الشرق الأوسط ، وبعدم التدخل في شؤونها ، والامتناع عن تزويدها بالأسلحة ، كما تضمن تحذيرا للدول المنطقة بأنها ستتعرض لمقاومة السوفيت في حالة موافقتها على إقامة

قواعد أمريكية في أراضيها ... وجاء في المشروع السوقيتي : " أن حكومة الاتحاد السوقيتي والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا ، اذ تدرك أهمية المسئولية التي تتحملا من أجل المحافظة على السلام والامن في العالم أجمع تلتزم باتباع المبادئ التالية في سياستها تجاه الشرقين الأدنى والأوسط :

- ١ - المحافظة على السلام في الشرقين الأدنى والأوسط عن طريق تسوية المشاكل موضع النزاع بالوسائل السلمية البحثة وعن طريق المفاوضات .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط ، واحترام سيادة واستقلال تلك البلدان .
- ٣ - التخلص عن كل المحاولات لجر هذه البلدان إلى الأحلاف العسكرية التي تشارك فيها الدول الكبرى .
- ٤ - إزالة القواعد العسكرية الأجنبية واجلاء القوات الأجنبية من أراضي بلدان الشرقين الأدنى والأوسط .
- ٥ - الكف المتبادل عن تزويد بلدان الشرقين الأدنى والأوسط بالسلاح .
- ٦ - المساعدة على التطوير الاقتصادي لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط دون أية شروط مهما كانت سياسية أو عسكرية أو أي شروط أخرى تتنافى مع كرامة وسيادة هذه البلدان (١٢) .

ويتضح من البيان والم مشروع السوقيتي أن الاتحاد السوقيتي يريد أن تصبح المنطقه ، والعراق في المقدمة ، خارج نطاق دوائر النفوذ الغربي ، وفي نفس الوقت يرغب في أن يكون له مثل ما لغيره حق التعامل بحرية مع دولها دون فرض شروط عليها في أي نوع من التعامل . وي العمل على

ازالة التوتر فيها ... ولكن هذه المقترنات والأمال السوفيتية لم تتحقق في حينه لرفض الغرب لها ... وزادت الولايات المتحدة من نشاطها في المنطقة وأخذت تسعى لكي تصبح هي سيدة الموقف في الشرق الأوسط ويكون لصالحها الأولوية والتفوق .

٢

وسرعان ما وجدت السياسة السوفيتية الفرصة لزيادة نشاطها في المنطقة وتوسيع دائرة علاقاتها بها بل وبأهم موقع من موقع التنفيذ الغربي فيها فور قيام الثورة في العراق في صباح يوم ١٤ يوليو ١٩٥٨ . فقد أطاحت الثورة بالنظام الملكي في العراق وافتفي نوري السعيد الصديق الصدوق للغرب ومشاريعه في المنطقة ، وأعلنت الجمهورية .

وكان ما وقع في العراق في غاية الأهمية بالنسبة للاتحاد السوفيتي فالنظام الملكي السابق كان قد وضع العراق داخل دائرة التنفيذ الاستعماري وساهم كل من نوري السعيد رئيس الوزراء وعبد الله ولubi العهد في رسم هذه السياسة ورعايتها والتي كان من نتيجتها - كما مر بنا - انضمام العراق لحلف بغداد إلى جانب ايران وتركيا وباكستان وبريطانيا وباركة الولايات المتحدة ومساعدتها .

ولم يكن الحلف ضد الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي ، كما قال الغرب ، فقط بل كان أدلة تأمر أيضا على الدول العربية التي ترفض السيطرة الغربية وخاصة مصر وسوريا .

ففي اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة في يناير ١٩٥٨ أعربت الوفود المشتركة في الاجتماع عن قلقها الشديد للنتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على الوحدة المقترنة بين مصر وسوريا . وأعلن نوري السعيد رئيس العراق وزراء وفده أن الذي يحرض على

الوحدة هم الروس وناصر وأن الهدف الأخير هو السيطرة على العالم العربي ... وافق دالاس على خطورة الوحدة وقال ان الأمر لن يكون مجرد سيطرة ناصر بل سيطرة السوفيت وأن الولايات المتحدة الأمريكية تود أن تساعد أصدقائها العرب في هذا الموضوع ولكن من الصعب عليهما أن تفعل ذلك اذا لم يكن هناك موقف موحد من جانبهم . واقتراح ان تحاول العراق تنسيق موقف كهذا مع لبنان والأردن وال سعودية و قد قال أن الولايات المتحدة على استعداد لأن تبعث برسائل الى هذه البلدان الثلاثة تحتها على التعاون مع العراق ، ووافقت الدول المشتركة في الاجتماع على ان ترسل برسائل مماثلة (١٨) .

وهكذا فالحلف ضد التحرر الحقيقى لدول المنطقه وضد أي تجمع قومى عربى يخدم مصالحها ، ويتأمر على مثل هذه الدول .

وكان استقبال الشعب العراقي للإعلان عن قيام الحلف استقبلا سيئاً وعارضته غالبية العراقيين وقامت حملة ضده من جانب دول عربية وطالبت مصر بطرد العراق من جامعة الدول العربية . وقد ولد الحلف استياء شديداً في الجيش العراقي وسعى تنظيم الضباط الأحرار فيه للاطاحة بالنظام الملكي ... كما كانت مواقف النظام بعد ذلك من الأحداث العربية مؤكدة على أن الحكومة منحازة بشكل كامل للغرب ومخططاته ... فاتسم موقف حكومة نوري السعيد من العدوان الثلاثي على مصر بروح التشفى والتحيز إلى جانب قوى العدوان بينما على المستوى الشعبي قامت المظاهرات في شوارع بغداد والمدن العراقية الأخرى مطالبة السلطة بقطع علاقاتها مع دول العدوان لكن السلطة جابت المظاهرات بحملة من الاعتقالات واسعة ... وقد حاول تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي عقد اجتماع بهدف تحريك قوات عسكرية لاسقاط النظام لكن حال دون ذلك الإجراءات الأمنية المشددة من جانب السلطة وتحديدها للتحركات العسكرية . واضطرب التنظيم إلى التأجيل لظهوره آخر مواعيده (١٩) .

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا سارعت الأحزاب الوطنية والقومية في العراق بطالبة النظام بالانضمام إلى الوحدة لكن الحكومة رفضت بشدة ... وقامت بحركة سريعة غير مدرورة فأعلنت الاتحاد الهاشمي مع الأردن في ١٤ فبراير ١٩٥٨ في عمان . وقد تصورت الحكومة العراقية أن هذا الاتحاد سيتمكن من مواجهة الجمهورية العربية المتحدة بطريقة فعالة .

ووقفت حكومة نوري السعيد إلى جانب كميل شمعون الرئيس اللبناني ضد الانتفاضة التي قامت ضده في لبنان ، والتي اتهمت الجمهورية العربية المتحدة بأنها تساعد الثوار وتمدهم بالسلاح ، وقام نوري السعيد بارسال كميات كبيرة من الأسلحة إلى لبنان لدعم موقف كميل شمعون ، وسارع باعداد وحدات عسكرية للتحرك إلى الأردن ، حسب الاتفاق مع كميل شمعون وتواصل زحفها إلى سوريا لغرب الوحدة ثم تتجه إلى لبنان لسحق الانتفاضة الشعبية في لبنان ... لكن القوات المرسلة إلى الأردن لم تكمل مسيرتها بل توقفت في بغداد لتنقض على النظام الملكي وتعلن الجمهورية العراقية (٢٠) .

وأعلنت الثورة في بيانها الأول عن أهدافها بشكل عام حيث جاء فيه : " أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب ، والتلاعب بمقدراته " وفي فقرته الأخيرة قال البيان : " لقد أقسمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم ، فكونوا على ثقة واطمئنان أننا سنواصل العمل من أجلكم ، وأن الحكم يجب أن يعود إلى حكومة تتبع من الشعب وتعمل بوحي منه ، وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة ، وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتحمل بمبادئ ، الأمم المتحدة ، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ، وبقرارات مؤتمر باندونيسيا ، وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن بالجمهورية العراقية ... (٢١) .

واضح من البيان الأول للثورة العراقية ان الاتجاه خارج نطاق

النفوذ الغربى وأن الحياد هو هدف من أهدافها كما أن العلاقات العربية مع الدول التى لها علاقات طيبة بالاتحاد السوفيتى لها أولوية .

وكان أول قرارات الثورة فى هذا المجال الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة فورا والتى ردت بالاعتراف بالجمهورية العراقية وكأول دولة تعترف بالنظام الثورى العراقى .

وأعادت الثورة العراقية الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى والذى اعترف بالجمهورية العراقية بعد أربع وعشرين ساعة من اعلانها .

واغتبط الاتحاد السوفيتى بما جرى في العراق لاعتقاده بأن الثورة ستخرج العراق من حلف بغداد بل ستضرب أي ارتباط للعراق بدوائر النفوذ الغربى ، والسوفيت يرون في هذا ابطال لمفعول القواعد المقامة في العراق والموجهة ضده بالذات مثل قاعدة الحبانية ، وهى قاعدة لسلاح الطيران البريطانى في شمال غرب بغداد تتمتع بمركز فريد في الصراع الدولي القائم مع الاتحاد السوفيتى فهى تقع على بعد ٦٠٠ ميل من باكوسوفيتية وعلى نفس بعد من السويس ونحو ٦٠٠ ميل أيضا من حيفا وهي لهذا يمكن أن تكون قاعدة هامة ومؤثرة للطيران بعيد المدى في الاتجاهات الثلاثة ، وتقدم الحماية للطائرات المقاتلة ويمكن أن تستخدم كقاعدة عمليات لقاذفات القنابل المهاجمة للمواقع السوفيتية القريبة من الشرق الأوسط على حدود ايران الشمالية أو تركيا الشرقية ، وفي نفس الوقت فقاعدة الحبانية تقع في مكان آمن كثيرا بالنسبة لقواعد قاذفات القنابل السوفيتية (٢٢) .

وفي لقائه بعد الناصر فور قيام الثورة العراقية قال جروشوف : " لقد احتفى حلف بغداد بضربة واحدة ... هل تستطيع أن تخيل حلف بغداد بدون بغداد ؟ " .

وقد جاء قيام الثورة في العراق في وقت كان المشرق العربي فيه

يمر بأزمات حادة فمنذ قيام الجمهورية العربية المتحدة والتي لم ترث لها دول عربية مثل العراق والأردن ولبنان ، كما كان استقبال الاتحاد السوفيتي لها فاترا بينما لم تخف الدوائر الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عدم تقبلاً لها مثل هذه الوحدة وأخذت تخطط لضررها .

وبعد قيام الثورة في العراق ساد جو من الغليان في تركيا وبقيمة دول حلف بغداد ، وكان رئيس وزراء تركيا " عدنان مenderis " ينتظر وصول ملك العراق ولوي عهده ، ونورى السعيد لحضور اجتماع لحلف بغداد كان مقرراً عقده في نفس يوم قيام الثورة . وأغضب الحدث الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً وهي التي سعت من قبل لاقامة الحلف مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية ، اعتماداً على مبدأ ايزنهاور لعام ١٩٥٧ إلى تحريك أسطولها السادس تجاه بيروت لانزال قوات أمريكية في لبنان ، كما قامت بريطانيا بانزال قوات مظلات لها في الأردن ، وطلبت إلى إسرائيل فتح مجالها الجوى للطيران البريطاني (٢٣) . واستجابت إسرائيل فوراً . وبدت المنطقة وكأنها تستعد لحرب سويس جديدة بفارق وهو أن القائد للأحداث كانت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة .

وليس من شك في أن الجمهورية العربية المتحدة كانت في مقدمة المستهدفين في حسابات المخطط الأمريكي ... وقد اعترفت بالجمهورية العراقية فور اعلانها وكانت أول دولة تعترف بها . كما قام عبد الناصر بقطع رحلة العودة من يوغوسلافيا إلى القاهرة وطار إلى موسكو ليؤكد على موقف السوفيت إلى جانب الثورة التي قامت في العراق . وأجرى جمال عبد الناصر محادثات مع القادة السوفيت ... وفي رواية محمد حسنين هيكل لهذه المحادثات يتضح أن القيادة السوفيتية كانت في غاية السعادة لقيام الثورة في العراق وتتصور خروشوف أن الحدث يعني نهاية الاستعمار وأن الاستعماريين هزموا هزيمة كاملة وقال : " إن ثورة العراق كانت مفجأة لهم ، لقد سقط حلف بغداد . فهل يتصور أحد الآن حلف بغداد سغير بغداد ؟ أو أن بغداد أصبحت فجأة ضد حلف بغداد ؟ لقد

حضرتهم طويلاً . عندما كنا في لندن أنا وبولجانين قال لي أيدن : " إذا تأكد لنا أن بترولنا في الشرق الأوسط معرض للخطر ، فسوف ندخل الحرب " . وقلت لайдن يومها : " استعمل عقلك . ماذا سيفعل العرب ببترولهم غير أن يبيعوه لكم ؟ – إن الاتحاد السوفيتي ينتج من البترول أكثر من حاجته فهو أذن ليس طامعاً ، وليس مشترياً لبترول الشرق الأوسط ، وإنما انت في الغرب المشتري الوحيد " وضحك خروشوف ثم استدار قائلاً : " ولكن المشتري الآن هي أنفسهم لا يريدون شراء البترول ، وإنما يريدون سرقته . والمشكلة الآن هي أنفسهم يعتقدون أن ثورة العراق تهدد البترول " (٢٤) .

وعندما سُأله عبد الناصر خروشوف عن موقف الاتحاد السوفيتي في حالة تصعيد الموقف ضد العراق وضح خروشوف أن موقف الاتحاد السوفيتي سيكون عبارة عن مواجهة سياسية وليس عسكرية . وأضاف أنهم " حتى من قبل أن يصل عبد الناصر إلى موسكو أصدروا الأوامر لقواتها للقيام بتحركات ومناورات لحلف وارسو في منطقة البلقان وفي مواجهة تركياً . والهدف من هذه التحركات ليس عسكرياً ولكن الهدف هو التأثير النفسي وليس أكثر " (٢٥) .

وكان رد الفعل السوفيتي سريعاً على التحركات الغربية في المنطقة بعد قيام الثورة العراقية في ١٦ يوليو ١٩٥٨ صدر بيان سوفيتي بخصوص التدخل الأمريكي في لبنان وفي ١٨ يوليو صدر بيان ضد التدخل البريطاني في الأردن (٢٦) .

وجه الاتحاد السوفيتي في البيانين انتقاداً شديداً لكل من البلدين لتدخلهما المسلح في المنطقة ، وأكد على أن السبب الحقيقي للتدخل الأمريكي في لبنان هو " تطلعات الاحتكارات البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى للحفاظ على سيادتها الاستعمارية في المنطقة ، وكذلك الإفلات الواضح لسياساتها في الشرق العربي ، وسقوط حلف بغداد وم مشروع (دالاس – ايزنهاور) المزعوم ،

وتشهد على هذه الأحداث الأخيرة في العراق والتي يشير إليها البيت الأبيض على أنها السبب في الإسراع بالقيام بالتدخل المسلح من جانب الولايات المتحدة . ولكن أحداث العراق هي شاءت على التطلع الدائين من جانب الشعوب العربية للتخلص من التبعية الاستعمارية ، وسعيها ، لكي يصبح مصيرها في أيديها " .

وجاء في البيان الثاني أن الهدف من التدخل المسلح في الأردن من جانب بريطانيا هو "التمركز في الأردن واستخدام تلك البلاد لولبنان التي احتلتها القوات الأمريكية ، كرأس جسر عسكري من أجل اخماد الثورة الشعبية في العراق " .

وأكَدَ الاتِّحادُ السُّوقِيُّ أَنَّهُ "لَنْ يَقْفِ مَكْتُوفُ الْأَيْدِيِّ أَمْمَامَ الْأَحْدَافِ الَّتِي تَشَكَّلُ خَطْرَا فِي الْمَنْطَقَةِ الْمَتَّاخِمَةِ لِحَدَّوْهُ، وَأَنَّهُ يَحْتَفِظُ لِنَفْسِهِ بِالْحَقِّ فِي اتِّخَادِ الْأَجْرَاءَاتِ الْلَّازِمَةِ الَّتِي تَمْلِيْهَا مَصَالِحُ الْمَحَافَظَةِ عَلَىِ السَّلَامِ وَالْأَمْنِ" .

ودعا الاتحاد السوفييتي الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل على انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ... وعقدت الدورة بالفعل وصدر قرار بأغلبية ساحقة يدعو الى الانسحاب .

وألمحت " البرافدا " أن متطوعين سيعتожبون من الدول الاشتراكية الى الشرق الأوسط اذا لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تنفيذ مخططها . وتبعد ذلك اعلان بأن القوات البرية والبحرية السوفيتية بدأت مناورات واسعة النطاق قرب الحدود الإيرانية ، والتركية في أقاليم تركستان القوقاز .

وقد أخذ السوفييت ، في موقفهم من الثورة العراقية وتحرك الأحداث في المنطقة ، بعين الاعتبار ما يمكن أن يترتب على الانزلاق الى تدخل عسكري من جانبه تصعيد أكثر من جانب الولايات المتحدة قد يؤدي إلى

الى مواجهة غير مرغوب فيها .

كما أن الغرب وضع في حساباته الموقف السوفيتي خاصه بعد قيام المناورات بالفعل أى أن الموقف السوفيتي حقق أهدافه في حينه والأحداث متفاقمة ولم تتصد الولايات المتحدة الموقف وانتهى الأمر بانسحابها من لبنان وانسحاب بريطانيا من الأردن .

وكان هناك عنصر آخر جعل موقف السوفيت المؤيد للثورة يتضاعف هو اعلان الشيوعيين في العراق أنهم مع الثورة وكان التعاون بينهم وبين قاسم قائد الثورة واضحًا وأيدوها بتأييدهم للخياط الأحرار قبل قيام الثورة بل لقد شارك الشيوعيون مشاركة فعالة في "جبهة الاتحاد الوطني" التي قامت في أوائل عام ١٩٥٧ من حزب البعث العربي الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديموقراطي ، والحزب الشيوعي ، وكانت الجبهة ضد سياسات النظام الملكي بالأساس ، وقد هيأ الحزب الشيوعي المطبعة السرية لأغراض الجبهة وصدر البيان الأول للجبهة في ٩ مارس ١٩٥٧ شارحاً أسباب قيامها ومهامها التي تركزت في :
١- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .٢- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة البلاد العربية المتحررة .٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي .٤- اطلاق الحريات الديموقراطية الدستورية .٥- الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين ، والمحوقفين السياسيين واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصلين لاسباب سياسة " .

وفي مطلع عام ١٩٥٨ فوتحت الجبهة من قبل اللجنة العليا للضباط الأحرار في الجيش العراقي عن مدى استعدادها للمشاركة في الحكم فيما لو نجحت الثورة التي يخطط لها تنظيم الضباط الأحرار وتقرر بصفة مبدئية دعم الثورة واستعداد الجبهة للمشاركة فيها على أساس تنفيذ منهاج الحبارة.

وتم الاتصال بالحزب الشيوعى من جانب تنظيم الضباط الأحرار حيث اتصل عبد الكرييم قاسم قبل قيام الثورة بالحزب بواسطة رئيس مطلوك ، كما تم ابلاغ الحزب بموعيد قيام الثورة من نفس الشخص موFDA من قبل عبد الكرييم قاسم في ١١ يوليو ١٩٥٨ ... وأصدر الحزب بياناً في ١٢ يوليو ١٩٥٨ ووزع على أعضاء اللجان الرئيسية ليكونوا على علم بالحدث الكبير . وكان الحزب في تلك المرحلة قد عدل موقفه ازاء مبدأ القومية العربية بعد أن كانت تحوم حول الشيوعيين في الوطن العربي شبهات بمعارضتهم لفكرة الوحدة العربية وتهاونهم في قضية فلسطين . واتضح تعديل الحزب لموقفه هذا في اشتراكه في الجبهة مع الأحزاب الثلاثة الأخرى . وفي التوجيه الذي أصدره لأعضائه في ١٢ مارس ١٩٥٨ جاء فيه : "٤- قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية ، وتخدم السلم وتحول الاتحاد العربي إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن ليضمن مصالح شعبنا ، ويستخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية ، ومن أجل الوحدة العربية ، واقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة " (٢٢) .

وكان لدى السوقية علم بهذا النشاط الشيوعي في العراق ، وأنهم أصبحوا يشكلون أحدى القوى السياسية الرئيسية والمنظمة في العراق .

وأكّدت التقارير البريطانية أن هناك دليل كاف على مساهمة الشيوعيين الفعالة في الانقلاب وقالت " الا أنه لا يبدو واضحا فيما إذا كانوا هم أم الجمهورية العربية المتحدة المحرك الرئيسي وراء الانقلاب " (٢٨) .

وفي برقية سرية صادرة عن السفير البريطاني في واشنطن بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٨ ومرسلة للخارجية البريطانية جاء ان الأميركيين كانوا متربدين في استخدامية حجة مع الأتراك بأن الخوف من التدخل الروسي هو السبب في التخلّي عن القيام بعمل ضد العراق " (٢٩) .

وبعد الاعتراف السوفيتي بالجمهورية العراقية خرجت مظاهرات كبيرة في موسكو تأييداً للثورة العراقية ومنددة بمحاولات التدخل الأمريكية في شؤون لبنان والعراق الداخلية . واقتربت الحكومة السوفييتية عقد مؤتمر يضم رؤساء حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والهند لتسوية مشكلات الشرق الأوسط . وفي ٢٠ يوليو ١٩٥٨ حذر الاتحاد السوفيتي مجدداً حكومات الدول الغربية من مغبة تدخلها في شؤون الدول العربية ونبه حكومات المانيا الغربية وإيطاليا وأسرائيل إلى ما قد يحدث لو استخدمت أراضيها ومجالاتها الجوية "لنقل قوات الغاصبين" (٣٠) . كما أرسلت الحكومة السوفييتية أكثر من ذكرها للحكومة التركية منها ذكرها بتاريخ ٢٤ يوليو تحذيرها فيها من مغبة القيام بتحركات عسكرية ضد ثورة العراق وأن تركيا ستصبح مسؤولة عن أي عمل عدائي تقوم به ضد النظام الجديد في العراق .

وقد أعلنت الثورة في العراق في ١٩ يوليو ١٩٥٨ انسحاب العراق من الاتحاد الماهمي وجاء ذلك تأكيداً على خطها للتخلص من المشاريع الاستعمارية في المنطقة وجمدت الثورة دور العراق في حلف بغداد وأوقفت أي نشاط للحزب في العراق وإن كانت لم تعلن رسمياً الخروج من الحلف إلا في ٢٤ مارس عام ١٩٥٩ .

وقد تمكن السوفييت من الحصول على بعض الوثائق الخاصة بالحلف وخاصة خططه العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي ، وقام الاتحاد السوفيتي بنشرها وتعليقها على جدران البعثات الدبلوماسية السوفيietية في الخارج (٣١) .

واذا عدنا إلى العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وال العراق نجد أنها منذ قيامها رسمياً في عام ١٩٤٤ وحتى قطع الحكومة العراقية لها في يناير ١٩٥٥ ، لم تكن تحظى بأي اهتمام من جانب الحكومة العراقية وهي لم تقم أصلاً نتيجة لحرص من حكومة العراق على قيامها بقدر ما كانت عملية ترضية لبريطانيا حلية الاتحاد السوفيتي في الحرب في ذلك الوقت .

وعندما أعادت ثورة ١٩٥٨ العلاقات بين البلدين شرع الاتحاد السوفييتي في تقديم المساعدات السخية للعراق في المجالات المختلفة : التجارية والثقافية والفنية والعسكرية بالإضافة إلى الدعم السياسي منذ قيام الثورة كما ساعد الاتحاد السوفييتي العراق في بناء علاقات جديدة مع الدول الاشتراكية الأخرى .

ففي الفترة من يوليو ١٩٥٨ وحتى مارس ١٩٥٩ ارتبط العراق باثنى عشرة اتفاقية تجارية واقتصادية مع دول غالبيتها العظمى من الدول الاشتراكية .

فعقدت اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفييتي في ١١ اكتوبر ١٩٥٨ ، وتم التوقيع على بروتوكول خاص بالوضع القانوني للممثليـة التجارية السوفييتية في العراق التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من السفارة السوفييتية تتمتع بالامتيازات السياسية ، وفتح فرع آخر لها في البصرة . وأصبح حجم التبادل التجارى بين العراق والاتحاد السوفييـتي ٧٤٢٤ دينارا عراقيا قيمة الصادرات ، و ٥٦٧٥ قيمة الواردات عام ١٩٥٨ . وارتفع فى خلال الاشهر الأولى من عام ١٩٥٩ الى ٨٦٣٠٠ دينارا للصادرات ، و ٥١٤٧٩٩ دينارا للواردات ... أى أن الميزان التجارى كان فى صالح العراق ... وكان أبرز صادرات العراق للاتحاد السوفييـتي القطن ، وكان سعره قد تردى عالمياً ، وجرت مقاييسه بكميات من السكر السوفييـتي بموجب اتفاقية مشتركة .

وفى ١٦ مارس ١٩٥٩ عقدت اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين أعطت الجانب السوفييـتي فرصة لتنفيذ أهم المشاريع الصناعية والفنية في العراق ، وتضمنت شروطـ أفضل من الشروطـ التي كانت متبعـة في التعامل مع مصر ، واستهدفت الـاتفاقية بـ ٢٦ مشروعـاً صناعـياً وزراعـياً ثقـيلاً وخـيفـاً في حقولـ التعـدين والـصناعـات الكـيمـاويـة وـبنـاءـ المـاكـينـات وـصـنـاعـات الـآلـومـنيـوم وـالـعـدـد الـكـهـربـائـيـة ، وـالـنسـيج ، وـالـمـوـادـ الغـذـائـيـة ، وـالـأـدوـيـة ، وـوسـائـل النـقل وـالـموـاـصلـات وـغـيرـها . ومنـحـتـ

الاتفاقية قرضاً للعراق بمبلغ ٥٥٠ مليون روبل أي ما يعادل ٥٥ مليون دينار عراقي بفائدة سنوية ٢٥٪ على أن يستفاد منه خلال سبع سنوات اعتباراً من تاريخ تطبيق الاتفاقية ، على أن يسدد على ١٢ قسطًا سنويًا متساوياً يستحق الأول منه بعد عام من انتهاء الاتحاد السوفييتي من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها في عقود المشاريع ، وزيد القرض بمبلغ ١٥ مليون ديناراً عراقياً في السنة التالية ... ويذكر أن هذه الاتفاقية جاءت في وقت كان الغرب فيه غير مستعد لمنح العراق قروضاً تكنولوجية ، وكان يعتمد على أسلوب القروض النقدية الرأسمالية ذات الشروط المخولة بالسيادة ، كما أن من مزايا الاتفاقية إعداد الكوادر الفنية التي تخدم الاقتصاد العراقي من خلال تأكيدها على إقامة مراكز تدريب مختلفة (٣٢) .

ويمكن القول أن الحكومة العراقية الثورية رأت أن تتوسع في علاقاتها مع دول المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي حتى تقلل من السيطرة الغربية على الاقتصاد العراقي ، وهو الذي أدى إلى الابقاء على العراق في حالة من التخلف واضحة ، كما ان النظام الجديد أراد أن يؤكد على أنه يتعامل بحرزية مع الجميع على أساس تبادل المصالح .
يضاف إلى ذلك أن التسهيلات السوفيتية كانت أفضل بكثير من أي تسهيلات غربية .

وليس من شك في أن التعاون بين قاسم والشيوعيين في العراق كان له وضعه عند السوسيت وكان الحزب الشيوعي العراقي يدفع بقوة نحو توثيق العلاقات بين البلدين في كافة المجالات فعلى امتداد الشهور الأولى من الثورة كان الشيوعيون يقوون من مركزهم وأصبح لهم تأثير واضح في البلاد لكن عبد الكريم قاسم ، رغم ذلك ، لم يكن ليسمح لهم بأن يملؤن عليه السياسة التي يجب أن ينتهجها (٣٣) .

ولكن هذه العلاقة بين قاسم والشيوعيين تأثرت بأحداث داخلية جرت في البلاد كان أولها ما قاموا به ضد حركة الشواف والتي قامت ضد عبد الكريم قاسم في الموصل في مارس عام ١٩٥٩ والتي وقف فيها الاتحاد

السوفيتى الى جانب قاسم ، واتهم الاتحاد السوفيتى عبد الكريم قاسم حركة عبد الوهاب الشواف بأنها حركة عميلة للاستعمار ... وأنها من تدبیر الجمهورية العربية المتحدة ... وكانت حركة الشواف ذات اتجاه قومي فى وقت تصاعد فيه تيار القومية العربية في المنطقة وكانت الجمهورية العربية المتحدة محطة الآمال ورأى الاتحاد السوفيتى في الحركة محاولة من جانب عبد الناصر " لضم العراق " . وقد أراد السوفيت بهذا التأكيد على وقوفهم الى جانب عبد الكريم قاسم حتى يدفعوه أكثر للاتجاه نحوهم والاعتماد بصفة رئيسية على الاتحاد السوفيتى ، حتى يضمنوا موقعا هاما يتعاملون معه ويدعمون علاقتهم به في الشرق الأوسط وفي وقت كانت علاقاتهم مع الجمهورية العربية المتحدة يخيم عليها التوتر . ومن جهة أخرى كان السوفيت يرون نجاح حركة الشواف ذات الاتجاه القومي ، فيما لونجحت ، هزيمة للحزب الشيوعي العراقي وهو ما لا يرتاح له الاتحاد السوفيتى ... ومع ذلك فان الحزب الشيوعي ، وقد ارتكب أعمال عنف وصلت الى حد القتل في بعض الحالات في أعقاب حركة الشواف في الموصل ، عندما حاول الضغط على قاسم للاشتراك في الحكومة بفعالية لم يؤيد الاتحاد السوفيتى هذا الاتجاه ونصح الحزب التخلى عن أفكاره الهادفة للسيطرة على الحكومة ... وكان الاتحاد السوفيتى يرى أن هذا التوجه من جانب الشيوعيين في العراق في تلك المرحلة قد يدفع قاسم لاتخاذ اجراء لا يكون في صالحهم ويضرب ما حصلوا عليه منذ قيام الثورة وهذا كله يمكن أن يؤثر على علاقات السوفيت مع قاسم خاصة وأن التزعة الفردية عند الأخير كانت واضحة للجميع . وعندما عاد الشيوعيون وارتكبوا المزيد من أعمال العنف في الاحداث التي قامت في مدينة كركوك في يوليو ١٩٥٩ أوفد الاتحاد السوفيتى خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري ، والذي كان في الاتحاد السوفيتى ، ليحضر الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في العراق والذي خصم لنقد مسيرة الحزب وممارسته .

ويبدو أن السوفيت في ذلك الوقت كانوا يخشون من محاولة الشيوعيين الاستيلاء على الحكم مما قد يؤدي الى تدخل غربي ، له مبرراته

في هذه المرة من وجهة نظر الغرب ، في العراق . وكان الشيوعيون في هذه الأحداث قد تصوروا أن الفرصة قد واتتهم لتصفية حساباتهم مع أطراف أخرى في داخل العراق لكنهم لم يحققوا أهدافهم كما أرادوا وسوف يؤثّر ذلك كثيراً على موقفهم بعد عام ١٩٥٩ .

فقد بدأ عبد الكريم قاسم في أعقاب أحداث كركوك وغيرها في مهاجمتهم في مؤتمر صحفي عقد في ١٩ يوليو ١٩٥٩ تحدث عن الجرائم التي ارتكبت في كركوك ومدن أخرى من العراق وأشار من طرف خفي إلى دور الشيوعيين فيها وقال : " لدى تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات ، فانظروا إلى هذه الأعمال الوحشية التي صدرت عن أبناء الشعب الواحد ، نحن نريد الديمقراطية فهل هذه هي الديمقراطية ؟ وهل هؤلاء هم أعداء الشعب ؟ ماذا كانوا يريدون ... إن الذي يفكر بهذه التفكير الفوضوي فهو سافل وهو أحاط من الفاشست " (٣٥) وفي أعقاب ذلك بدأت السلطة في اعتقال عدد من الشيوعيين حيث قدمت لهم بعد قليل للمحاكمة .

ومن الطبيعي أن العلاقات العراقية - السوقية كانت تتأثر بشكل أو بآخر بموقف السلطة من الشيوعيين المحليين إلا أن السوقية ، على ما سنرى ، سوف يميلون إلى جانب استمرار علاقاتهم قوية مع قاسم حتى ولو تغاضوا عن أعماله ضد الشيوعيين ... فالملهم أن يبقى العراق ضد النفوذ الغربي في المنطقة وفي ذات الوقت لا ينضم للجمهورية العربية المتحدة في دولة قومية واحدة .

وفي ٧ أكتوبر عندما تعرض قاسم لمحاولة اغتيال بعث له خروشوف رسالة استنكر فيها الحادث وأعرب فيها عن ابتهاجه بنجاته من محاولة الاغتيال . (٣٦)

ومع انتهاء عام ١٩٥٩ بدأ الفتور يدخل على علاقات قاسم بالشيوعيين وعملت الحكومة على تقليل الدور الشيوعي . وحظر قاسم

الحزب ومنعت الصحف الشيوعية ، وفقد الحزب دوره التوجيهى فى بعض المؤسسات السياسية والاقتصادية ، وهو ما كان قد تحقق له بعد قيام الثورة ، لكن ظل الشيوعيون يمارسون نشاطا من خلال التنظيمات الفلاحية والنسائية والنقابية بصفة عامة ، كما ظل لهم تأثيرهم على اتحاد الطلبة ولكن هذا أيضا لم يستمر طويلا فسرعان ما استبدلت العناصر الشيوعية بأخرى والقى القبض على عدد من الشيوعيين وقدموا للمحاكمة وأعدم أكثر من مائة وزج بحوالى ثمانمائة فى السجون .

وطلت وسائل الاعلام السوقية لا تهاجم عبد الكريم قاسم بعد انقلابه على الشيوعيين بل ظلت تمتدح الثورة العراقية وزار " ميكوبان " نائب رئيس وزراء الاتحاد السوقى العراق فى أبريل ١٩٦٠ لحضور افتتاح المعرض الصناعى السوقى فى بغداد وبرفقته وزير التجارة الخارجية السوقية ، وأعلن ميكوبان أن الاتحاد السوقى يتتفوق على الغرب (الآن) اقتصاديا وعسكريا ، وأنه على استعداد لمشاركة العراق فى تحقيق أهدافه . وأكد قاسم فى كلمته أن العراق يتعامل مع الجميع من أجل المصالح المتبادلة وأنه لا يقبل أن يكون العراق داخل دوائر النفوذ أيا كانت هذه الدوائر (٣٧) .

و واضح أن قاسم يحذر السوقية أن يتصوروا أنه يقبل بأنه يكون فى تعامله معهم أقل من تعامل اللند للند . وتأكيدا لذلك أعلن يوم وصول ميكوبان للعراق عن استمرار المجالس العرفية العسكرية فى محاكمة بعض العناصر الشيوعية التى اشتراك فى مجازر الموصل وكركوك وغيره ، ومطالبة المدعى العام باعدام ٦٦ شيوشا ... وعندما أثار ميكوبان موضوع علاقة الشيوعيين بالحكم وطلب من قاسم افساح المجال أمامهم ، قيل له أن سياسة العراق لا تسمح بالتدخل الأجنبى فى شئونه الداخلية (٣٨) .

وحاول قاسم اضعاف الشيوعيين أكثر وبث الفرقة بينهم فسمح بقيام حزب شيعى علنى حين أجازت السلطة قيام الحزب الشيوعى العراقي فى ٩ فبراير ١٩٦٠ (جماعة داود صايغ) وكانت هذه الجماعة غير

منتفقة مع الخط السوفيتي بشكل كامل . لكن قاسم تعرض في تلك الأيام للنقد من جانب الصحف ووسائل الاعلام السوفيتية (٣٩) .

وفي سبتمبر ١٩٦٠ زار رئيس الاركان العراقي موسكو كما زارها وزير التعليم والمهداوي رئيس محكمة الثورة ، وأغلن قاسم في كثير من المناسبات أنه ليس شيوعيا ولكنه يريد أن يكون صديقا للعالم الاشتراكي ويريد مساعدتهم . ورغم ضربه للتهديد الشيوعي المباشر لحكمه ، فإن قاسم لم يرغب في تحظيم كامل للحزب الشيوعي بل رأى البقاء على جانب من الشيوعيين فقد يحتاجهم في مواجهة معارضة من البعثيين والناصريين لذلك فلم يتم تنفيذ حكم الاعدام في كثير من الشيوعيين الذين صدر ضدهم مثل هذا الحكم . واستمرارا للتوجه نحو السوفيت في عام ١٩٦٠ شنت الصحف العراقية حملات عنصرية على الامبراليين الغربيين ، وظلت التجارة بين العراق والاتحاد السوفيتي في التوسيع وارتفاعت نسبة التجارة مع الدول الاشتراكية من ١٧٪ من حجم التجارة العراقية مع الخارج عام ١٩٦٠ إلى ٢١٪ عام ١٩٦١ . وعقدت اتفاقية ثقافية مع موسكو ، واستمرت الامدادات العسكرية السوفيتية للعراق . وبشكل عام فقد تعامل السوفيت مع قاسم وكان لديهم مخاوف من القضاء على نظامه (٤٠) .

لكن هذا الموقف غير الثابت من جانب قاسم تجاه الشيوعيين وتجاه الاتحاد السوفيتي في بعض الأحيان ، جعل السوفيت يعيدون تقييم سياساتهم في المنطقة ، مع بدايات الستينيات ، على ضوء مصالحهم ودون أن يكون لأى بلد عربي موقع مفضل في السياسة السوفيتية الا من زاوية تحقيق هذه المصالح ... وهذا الاتجاه يمكن القول أن قادة الكرملين بذاته منذ صيف عام ١٩٦١ حيث وضعوا استراتيجيةهم بشأن منطقة الشرق الأوسط بكل دقة حتى لا تتعرض للخافق في المستقبل بعد تجربة العلاقات مع عبد الكريم قاسم وأخذت سياستهم تتميز بالحذر والتعقل في آن واحد . ويمكن لمس هذه السياسة في الأزمة الكويتية - العراقية فقد اتخذ السوفيت موقفهم من الأزمة بعد حسابات دقيقة خاصة في المراحل الأولى منها (٤١) .

وكان عبد الكريم قاسم ، في أعقاب توقيع بريطانيا على اتفاقية استقلال الكويت مع شيخ الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ ، قد أعلن في مؤتمر صحفي في ٢٥ يونيو مطالبة العراق بالكويت ، ولوح باستخدام القوة لاسترجاع " القضاء العراقي السليم " فأسرعت بريطانيا بارسال قوات عسكرية إلى الكويت ، استناداً لبنود الاتفاقية الجديدة ، ووقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب استقلال الكويت .

أما الاتحاد السوفيتي فقد وقف إلى جانب العراق ، ولكن موقفه اتسم بالحذر وبدبليوماسية ذكية ، سواء في المحافل الدولية أو بالمساندة الإعلامية . وعند طرح الموضوع على بساط البحث في مجلس الأمن بناءً على طلب مندوب الجمهورية العربية المتحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٦١ رکز المندوب السوفيتي على " الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها دولية أمبراليية هي بريطانيا ... وطالب بتأجيل النظر في الطلب المقدم من الكويت للانضمام للأمم المتحدة لأن الانسحاب البريطاني شكلى ، وأن الاتفاقية الجديدة بين البلدين (بريطانيا والكويت) حول الدفاع سوف تبقى نافذة المفهول ، ثم أشار المندوب السوفيتي إلى القواعد العسكرية الغربية في البحرين ، وعدن ، وخورمشهر ، والتي أهمية البترول ، والتي الاحتكارات الأنجلو - أمريكية في المنطقة ، وقال أن قبول الكويت سيؤدي إلى توسيع شقة الخلاف القائم بين الدول العربية .

وأثنى المندوب العراقي في مجلس الأمن على الموقف السوفيتي . وعند طرح المشروع بقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة استخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو وبذا سقط المشروع ... وشكر هاشم جواد وزير خارجية العراق الموقف السوفيتي معتبراً عن ارتياحه لاستخدام الاتحاد السوفيتي الفيتو . واستمر الموقف السوفيتي المؤيد للعراق والمعارض لدخول الكويت الأمم المتحدة بدعوى أن الكويت ليست دولة مستقلة وإنما هي " لا تزال قاعدة استعمارية " (٤٢) . (وإن كان هذا الموقف سيتغير بعد عبد الكريم قاسم) .

لكن يلاحظ في كل ما صدر عن الاتحاد السوفيتي في هذه المشكلة أنه لم يؤيد صراحة ضم العراق للكويت ، كما كان قاسم يريد ، بل لجأ إلى أسلوبه المعروف بالاحتجاج على تدخل القوات البريطانية في شؤون المنطقة .

وفي هذه المرحلة كان الاتحاد السوفيتي في علاقاته مع العراق هو الذي يدفع بهذه العلاقات نحو التعزيز أكثر من الجانب العراقي ، كما كان الحزب الشيوعي العراقي يتتحرك في نفس الاتجاه وبحماس واضح ... وقد استمرت العلاقات بين بغداد وموسكو على هذا المنوال حتى قيام ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣ على حكم قاسم واختفاء قاسم نفسه ، ولم يكن يقلل من حرص السوفييت على علاقاتهم مع العراق ما كان يشوبها أحياناً من خلافات وما كان يقوم به قاسم ضد الشيوعيين فقد كان الحزب الشيوعي العراقي ، على ما يبدو ، يعطي نفسه دوراً أكبر من حجمه ، ولم يكن لديه الادراك الكافي لتوازن القوى داخل العراق بل وخارجيه في كثير من الأحيان ويبدل على ذلك اختلاف موسكو مع الحزب في بعض مواقفه ونطليعاته المبالغ فيها في عهد عبد الكريم قاسم .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن اهتمامات الاتحاد السوفيتي ببتروال العراق لم تكن واردة في هذه المرحلة في أولويات السياسة السوفييتية وذلك في إطار التوجه السياسي في المنطقة بصفة عامة . فمن المعروف أنه حتى بداية السبعينيات كانت الاستراتيجية السoviيتية لا تهدف إلى تحقيق سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على المناطق المنتجة للبترول ، لاستغلال هذا البترول ، ومنها منطقة الشرق الأوسط وربما كان ذلك راجعاً إلى عدة أسباب منها : أن الاتحاد السوفيتي لا يريد أن يقدم نفسه إلى الدول المنتجة للبترول كقوة استعمارية بديلة للقوى الامبرialisية خامنة وأنه كان يصور الصراع الدائري بينه وبين خصومه في إطار الحرب الباردة على أنه صراع مبادئ . وسبب آخر هو تخوف الاتحاد السوفيتي من عواقب المجابهة النووية ومن هنا توخي الحذر عند التصدي للغرب فيما كان يظنه الأخير مناطق نفوذ حيوية لمصالحه وبخاصة مناطق البترول في الشرق

الأوسط يضاف إلى هذا أن الاتحاد السوفيتي كان لديه اكتفاء ذاتي من البترول في ذلك الوقت وحتى أوائل الستينيات تقريباً .

غير أن هذه الصورة للاستراتيجية السوفيتية العامة تجاه البترول باعتباره من أعضاء الصراع الدولي أخذت تتحول بالتدريج حتى أصبح الموقف مختلفاً مع منتصف الستينيات وانعكس السوفييت في الفراع على البترول وبدأ الاتحاد السوفيتي يخوض معركته ضد المصالح الغربية في صميم المناطق التي تعتقد منها إلى الغرب شرایین حياته الاقتصادية والعسكرية ، وكان الأسلوب السوفيتي في هذا العدد متسمًا أيضًا بالحرص والحذر ومحاولة تجنب دفع الأمور مع الغرب إلى حافة المواجهة (٤٣) ، وسنرى أن هذا العامل سوف يظهر في علاقات السوفييت مع العراق فـى النصف الثاني من الستينيات وبعد اختفاء قاسم لكن هذا كلـه لم يكن يمنع السوفييت من محاربة النفوذ الغربي في المنطقة ، واستعمرت الدعاية السوفيتية في حدودها والمصدره للبترول منها على القيام بتأمين الشركات الأجنبية المسيطرة على إنتاج البترول ورددت الدعاية السوفيتية كثيراً في توجهاتها لشعوب المنطقة أن "بـترول الشـرق الأوسط هو أحد العوامل التي ساعدت على استبعاد شـعـودـ المـنـطـقـة ... والتـى لا يمكن لها أن تتحرر بشكل كامل إلا إذا استعادت جميع حقوقها من عائدات البترول الضخمة التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية .

٣

كان سقوط نظام عبد الكريم قاسم في فبراير عام ١٩٦٣ نقطة لعلاقات موسكو مع بغداد ، فقد وصف المخلقون السوفييت سياسة قاسم الخارجية بأنها كانت ضد الإمبريالية ، ولم يرحب السوفييت باستيلاء البيشمرجيـنـ فيـ العـراـقـ عـلـىـ السـلـطـةـ بـتـدـ الـاطـاحـةـ بـقـاسـمـ اـذـ سـرعـانـ ماـ بدـأـتـ فيـ العـراـقـ مـوجـهـ جـديـدةـ مـنـ الـاعـتـقـالـاتـ ضـدـ الشـيـوعـيـيـنـ وـقـدـمـ العـدـيدـ مـنـ

زعمائهم للمحاكمة واعدم واغتيل الكثير منهم على يد الحرس الوطنى ...
وشنّت الصحف السوفيتية حمله ضد ما أسمته بالارهاب الذى يمارسه النظام
الفاشى الجديد فى العراق فى حين شنت الصحف العراقية هجوما على
ما أسمته بالمبرياليين السوفيت . وكان حزب البعث العربى الاشتراكى
يعتبر تصفية حساباته مع الشيوعيين المحليين فى ذلك الوقت على أنها
أمور داخلية ، فإذا أراد الاتحاد السوفيتى التدخل فى الشؤون الداخلية
للعراق فان علاقاته ببغداد ستفسد ولن يكون السبب فى افسادها العراق ..
ولم يكن هناك امكانية لتوقع ما ستحصل اليه الأمور فى هذه الأزمة بين
العراق والاتحاد السوفيتى حين فجأ الجميع انقلابا جديدا على الحكومة
البعثية فى العراق فى ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ جاء بعده السلام عارف الى
السلطة حيث توقفت حركة الاعدامات ضد الشيوعيين ، وجرت محاولة
لاصلاح مافسد من العلاقات العراقية - السوفيتية . ففى ديسمبر ١٩٦٣ ،
قال وزير الخارجية العراقي للسفير السوفيتى انه يأمل فى أن يكون مالحق
بالعلاقات بين البلدين قد أصبح من صفات الدافى (٤٤) .

ومع مطلع عام ١٩٦٤ كانت بدايات الخلاف الأيديولوجي بين
الاتحاد السوفيتى والصين وكان لما يجرى فى العراق وضع الشيوعيين فيه
جانب فى الصورة العامة للخلاف ، ففى الخطاب المفتوح للشيوعيين فى
الصين جاء : " ان الرفاق فى الحزب الشيوعى العراقى تملکهم الحماس
الثورى فى فترة من الفترات لكن الضغوط الخارجية (القصد من جانب
موسكو) أجبرتهم على تقبل الخط الارتدادى لخروسوف ومن ثم افتقدوا
يقظتهم ضد الثورة المضادة ، وقد حدث فى الانقلابسلح المضاد
للثورة أن ضحى الرفاق الكبار بطريقة بطيئة بحياتهم ، وذبح الآلاف من
الشيوعيين والثوريين وتمزق الحزب الشيوعى العراقي القوى ، وبنى ثم
تعرفت القضية الثورية فى العراق الى نكسة خطيرة . وهو درس مؤسف
مؤلم فى تاريخ ثورة البروليتاريا ، درس تم تسطيره بالدماء " . وكان
الصينيون يقصدون بذلك ما حدث فى العراق بعد مقتل عبد الكريم قاسم
و قبل وصول عارف للسلطة ... وقد رد عليهم السوفيت وتمثل ذلك فيما قاله

" سوبولوف " سكرتير الحزب الشيوعي وعضو المكتب السياسي بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٦٤ : " ان فهم يكين لتخانمن البروليتاريا يمكن أن تلمسه من سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي تجاه اضطهاد القوميين البعثيين لسلام عادل وبعض القيادات الأخرى في الحزب الشيوعي العراقي ، وقد أعربت للوفود الأجنبية في أحاديثها بشكل خبيث عن اتهاجها للقتل الوحشي للرفاق العراقيين وبعد استيلاء البعثيين على الحكم مباشرة بدأوا الاتصالات مع القتلة . ويتبين الان أن ممثلى الميسن في العراق يريدون أن يستغلوا حقيقة أن الحزب الشيوعي العراقي قد أصبح بلا قيادة يستطيع من خلالها أن يكون مجموعته التي يتمركز حولها هناك " (٤٥) .

وبعد استيلاء عبد السلام عارف على السلطة في العراق تحسنت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي نسبياً وزاد السوفيت من مساعداتهم للعراق ، كما أن سياسة عارف المتوجة لتوسيع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة وجدت تشجيعاً من جانب السوفيت . ولكنهم ظلوا ينتقدون اضطهاده للشيوخين ، وإن خف عما كان عليه في الشهور السابقة ، وينتقدون حربه مع الأكراد ... ومع كل هذا حاول الجانبان خلق الانطباع بوجود تعاون وثيق وعلاقات ودية بين العراق والاتحاد السوفيتي (٤٦) . كما أن عارف أصدر عدة قرارات أنم بها البنوك وعدداً من المشروعات الصناعية . وقد رحب الاتحاد السوفيتي بهذه القرارات . كما رحب برئاسة عبد الرحمن البياز للوزارة العراقية وكان أول مدنى يرأس الوزارة منذ قيام ثورة ١٩٥٨ في العراق وقد وعد بإجرء انتخابات حرة بالعراق ، وحاول تخفيف نفوذ ضباط الجيش في أوساط الحكومة . ورغم ذلك لم يكن الشيوخين مرتاحين لعبد الرحمن البياز وان ظلوا يرون في حكم عارف نظاماً أقل من السابق عليه وأبدوا استعدادهم للتعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي الحزب الذي أسسه عبد السلام عارف في العراق . واستمر الاتحاد السوفيتي في تقديم مساعداته الاقتصادية للعراق التي وصل حجمها في عام ١٩٦٦ إلى ٣٧ مشروعًا في مختلف المجالات يدخل ضمنها

العمل في الخط الحديدي بين البصرة وبغداد ، وفي نفس العام عقدت اتفاقية ثقافية بين البلدين تم بموجبها ايفاد خمسين طالبا عراقيا الى الجامعات السوقية ، كما قام عدد من الأساتذة السوقية بالتدريس في جامعة بغداد ... وزار عدد من السياسيين العراقيين موسكو فزارهـ عبد الرحمن البياز ووزير الدفاع العراقي ووزير الخارجية . ورأس عبد الرحمن عارف رئيس الأركان بعثه الى موسكو في أبريل ١٩٦٦ وعندما فاجأته أباً موت أخيه الرئيس عبد السلام عارف قطع زيارته وعاد الى العراق حيث أصبح خلفاً لأخيه .

وحاول عبد الرحمن عارف أن ينهج نهجاً وسطاً بين الردكاليين والتقليديين وحاول الشيوعيون التخلص منه فقد اعتبروه غير مناسب لرئاسة العراق (٤٧).

وعندما هزمت مصر في عام ١٩٦٧ اهتزت الثقة في المنطقة بالاتحاد السوفيتي بصفة عامة كما أن هذه الهزيمة أثرت على وضع السوفيت في المنطقة .

عاد حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة بثورة ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ بعد ازاحة عبد الرحمن عارف وقاد الثورة أحمد حسن البكر وغيره من العسكريين الذين قاموا من قبل ضد عبد الكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣ واختلف هنا أيضاً موقف الشيوعيين في العراق عن الموقف السوفييتي ففي حين هاجم الشيوعيون ماحدث ركز المعلقون السوفييت على النجاحات التي بدأ يحققها النظام الجديد في العراق والتي تعثلت في تأميم ٧٥٪ من الصناعات ، وتقليل دور الاستغلال لشركة البترول العراقية البريطانية ، وتم توقيع اتفاق عراقي سوفييتي ، وأصبحت العلاقات بين

البلدين مرضية لأن السوقية كانوا حريصين على استمرار العراق على حيادها وبعريدا عن الغرب ، ورأى السوقية أنه من الأفضل لهم التوسع في التجارة مع العراق والتعاون معه في المجالات العسكرية ، ويبدو أن السوقية وجدوا أنه من الأفضل لهم أن يتركوا الشيوعيين العراقيين يتولون بأنفسهم مهمة الدفاع عن وجودهم في جو سياسي لم يكن مواتيا لهم^(٤٨) .

ومن ناحيتها بدأت الحكومة العراقية تنتهج سياسات أكثر ودا تجاه الاتحاد السوقية ، وكانت قد بدأت تواجه الاحتكارات الغربية وتنتصد لمحاولات السيطرة على الثورة الكبريتية وقصدت بها الاحتكارات الأمريكية التي حاولت السيطرة على كبريت العراق منذ الخمسينيات وأقدمت حكومة الثورة في العراق على خطوة جريئة فاتفاقت مع بولندا على استثمار الكبريت وطنيا في اتفاقية وقعت في أبريل عام ١٩٦٩ ، واتجهت الثورة في نفس الوقت نحو الاستثمار الوطني للبترول فعقدت اتفاقية مع الاتحاد السوقية لاستثمار بترويل الرميلة . ويشبه طارق عزيز هذه الخطوة باقدام مصر عام ١٩٥٥ على عقد صفقة الاسلحة التشيكية على اعتبار أن التوجهين المصري والعربي كانا كسرًا للاحتكارات الغربية في المنطقة^(٤٩) . وهكذا بدأ الاهتمام السوقية ببترول العراق في وقت كانت الأمور فيه متآزمه بين الحكومة العراقية وشركة بترويل العراق ففي ٦ يوليو ١٩٦٩ تم التوقيع على اتفاق للتعاون بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة " مايثيو اكسبروت " السوقية على أن تقدم الأخيرة للشركة العراقية الماكينات والمعدات والمواد والأجهزة ، والمساعدة الفنية اللازمة لاستخراج النفط من المنطقة ، كما تم التوقيع على عقد ثان يقدم بموجبها الاتحاد السوقية الخبراء والمساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ الاتفاق مع تدريب ٣٠ اختصاصيا من شركة النقط الوطنية في الاتحاد السوقية .

وقدم الاتحاد السوقية بموجب هذه الاتفاقية قرضا بمبلغ ١٤٢

مليون دولار .

وفي ٢٣ يوليو ١٩٦٩ تم التوقيع بين البلدين على اتفاق للتعاون الفنى والعلمى فى مجال الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية . وكان ذلك الاتفاق هو الأول من نوعه بين الاتحاد السوفيتى ودولة عربية .

وفي ٣١ أغسطس من نفس العام وقع البلدان بروتوكولا لتنفيذ اتفاقية تطوير الثروة السمكية في العراق (٥٠) .

ورغم هذا التقدم المطرد في العلاقات بين موسكو وبغداد فلم يكن موقف الشيوعيين في العراق منسجما مع الحكومة في أن السلطة أفرجت عن الرفاق المسجونين من أعضاء الحزب ، وسرعان ما اتهم الشيوعيون بالمشاركة في محاولة انقلاب وبدأ جناح من الحزب يتضود للأكراد وتربت على ذلك حملة جديدة من الاعتقالات شملت الآلاف من الشيوعيين في مارس ١٩٧٠ واستمرت بقية العام ولم يقدم الاتحاد السوفيتى على المستوى الرسمي على أي عمل قد يسيء للعلاقات بين البلدين لكن صدر عن وسائل الاعلام السوفيتية بعض الانتقادات لهذه الحملة الجديدة ضد الشيوعيين ... وفي احتجاج وقعه الشيوعيون العراقيون وأخرون من الشيوعيين العرب جاء : " إن هذه الأعمال الإرهابية قد اتخذت في ظرف يؤيد فيه الحزب الشيوعي العراقي الاجراءات الخامسة بالحل السلمي للمسألة الكردية في العراق ."

وفي المؤتمر الثاني العام للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في عام ١٩٧٠ تبنى الحزب الطريق غير الرأسمالي بدلا من الحزب السياسي المزود بأيديولوجية الطبقة العاملة الذي تبناه من قبل وجاء ذلك متفقا مع ما تبناه المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والأحزاب العمالية الذي عقد في موسكو عام ١٩٦٩ . وقد بذل الاتحاد السوفيتى جهدا كبيرا للتوفيق بين الشيوعيين والبعثيين ووضح ذلك أثناء المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتى والذي عقد في ربيع ١٩٧١ في موسكو

ومثل العراق فيه ثلاثة وفود وفد من البعثيين وآخر من الشيوعيين والثالث من الحزب الديموقراطي الكردستاني . ومع كل ذلك لم تسفر جهود السوقية كثيرا (٥١) .

ولقد أتت السبعينيات من بدايتها بعدد من المتغيرات دفعت بكل من الاتحاد السوقية وال伊拉克 إلى تقوية العلاقات بينهما . فمن جانب السوقية كان التدهور في علاقتهم مع مصر قد بدأ بعد شهر من وفاة عبد الناصر وتولى السادات ورغم أن الأخير وقع معهم معايدة صداقة في مايو ١٩٧١ فإن السوقية لم يثقوا في امكانية استمرار علاقتهم مع مصر على ما كانت عليه في عهد عبد الناصر ومن هنا كان سعيهم أكثر لتوثيق علاقتهم مع العراق الذي كانت توجهاته واضحة نحوهم .

وفي ١٥ سبتمبر عام ١٩٧١ وقع الاتحاد السوقية مع العراق اتفاقيتين بتروليتين لدراسة واعداد التحديات لتطوير مشروع " حقل نهر عمرو " واستثماره ، واجراء الدراسات لنقل البترول بين بغداد والبصرة (٥٢) .

وفي بداية السبعينيات أيضا كانت السياسة السوقية متأثرة أيضا بتصاعد الخلاف مع الصين الشعبية وتعمل على التقليل من التأثيرات الصينية في الشرق الأوسط . كما أن استمرار غلق قناة السويس والحاجة إلى قواعد أو تسهيلات بحرية للأسطول السوقية وللتواجد السوقية في المحيط الهندي كل ذلك دفع الاتحاد السوقية أكثر نحو العراق . خاصة وأن الصراع في المنطقة أصبح بشكل جلي يتركز أساسا بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوقية . ومع مطلع السبعينيات تأكد للسوقية أن الهدف الأمريكي هو طردتهم من المنطقة فكان السرد السوقية على هذا كله هو تقوية علاقتهم مع العراق وسوريا وأفغانستان في آسيا والصومال في أفريقيا .

ومن ناحيته فالعراق كانت له دوافعه في توثيق علاقاته مع

الاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة فهو في حاجة للسلاح المتتطور أسماء تنامي القوة العسكرية الإيرانية المنافس الرئيسي له في الخليج والستى تدفع الأكراد من حين لآخر للتحرك في الشمال ضد الحكومة في بغداد ، والعراق في حاجة أيضاً للدعم الاقتصادي عامه وفي مجال البترول بعد تقليص دور شركة النفط العراقية البريطانية ودخول الاتحاد السوفيتي في مجال البترول العراقي وفوق كل ذلك كانت الحكومة مشتبكة في حرب مع الأكراد والولايات المتحدة تمد إيران بالأسلحة وايران تساعد التحرك الكردي (٥٣) .

وفي فبراير ١٩٧٢ قام صدام حسين نائب الرئيس العراقي ، والرجل القوى في العراق ، بزيارة للاتحاد السوفيتي وبعد قليل من عودته إلى العراق قام رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيجين بزيارة للعراق .

وجاءت اتفاقية الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي تتوسعاً للعلاقات بين البلدين . ففي ٦ أبريل عام ١٩٧٢ بدأ رئيس الوزراء السوفيتي " كوسيجين " زيارته للعراق لحضور الاحتفال بتدفق البترول لأول مرة من حقل " الرميلة الشالى " الذي طورته الخبرة السوفيتية . وفي ٩ أبريل ١٩٧٢ وقعت معااهدة الصداقة والتعاون بين البلدين .

وت تكون المعااهدة من ١٤ مادة وتهدف إلى تنمية التعاون ، وتنعيم المعالج المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية وفي مجال العلوم والتكنولوجيا وتعزيز القدرة الدفاعية ، وتضمنت معايدة الاتحاد السوفيتي للعراق في إقامة ٧٢ مشروعًا في المجالات الاقتصادية الهامة من بينها مصنع لتكرير البترول في الموصل ، وخطوط أنابيب للبترول ، واستصلاح أراضي . وبموجب الاتفاقية قدم الاتحاد السوفيتي الأسلحة للعراق .

وكانت اتفاقية العراقية السوفيتية تتشابه في بعض جوانبها

مع الاتفاقيات التي سبق وأبرتها الاتحاد السوفيتي مع دول أوربا الشرقية ولكنها كانت أبعد مدى من الاتفاقيات التي وقعتها مع دول عربية أخرى ... فقد حددت المادة التاسعة من الاتفاقية مجالات التعاون العسكري والاهتمام بأمن البلدين ، وأكدت على أن الطرفين المتعاقدين يعملاً على تنمية القدرة الدفاعية لكل منهما . كما تضمنت المادة العاشرة عدم دخول أي من البلدين في أحلاف أو تحالفات دولية تكون موجبة ضد البلد الآخر أو استخدام أرض أي من الطرفين لنشاطات عسكرية أو أي نشاطات أخرى تضر بالطرف الآخر . وكانت مدة المعاهدة ١٥ سنة (٥٤) .

و جاء في البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة "كوسيجين" و توقيعه المعاهدة : أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي و دائم في الشرق الأوسط دون تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ، و ضمان احترام حقوق شعب فلسطين .

وأذاع راديو بغداد أن وحدة من البحرية السوفيتية ستصل يوم ١٢ أبريل ١٩٧٢ إلى مينا أم قصر في الخليج العربي في زيارة لمدة خمسة أيام (٥٥) .

وأعقب هذه الزيارة زيارات أخرى لوحدات من البحرية السوفيتية حيث وجد السوفيت تسهيلات لسفنهم تصديقاً مع روح الاتفاقية .

وقد جاءت الاتفاقية لترتفع بمستوى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي إلى درجة التحالف الاستراتيجي . كما يقول طارق عزيز (٥٦) .

والحق أن المعاهدة قد جاءت في وقت كانت فيه العلاقات العراقية السوفيتية تمر بمرحلة من أقوى المراحل التي مرت بها و جاءت كتحذير لایران التي كانت تمدها الولايات المتحدة بالأسلحة المتطرفة ، ولتساعد العراق في مجال انتاج البترول بعد تخلصه لعدد من حقوله من الاستغلالات الأجنبية ، ومن ناحية أخرى اعطت تسهيلات للاتحاد السوفيتي خاصة فيما يخدم تحركاته البحرية في منطقة حساسة في المrazع

الدولى آنذاك وهى منطقة الخليج العربى .

وقد حاول البعض (٥٧) تشويه أهداف المعاهدة بالقول بأنها لا تتمشى مع التزامات العراق العربية ، وتلقى ظللا على استقلال العراق وأن المعاهدة أثارت مخاوف الكثيرين من جيران العراق فى الخليج العربى ولدى الدول الغربية .

واذا كانت المعاهدة قد أثارت مخاوف فهى أثارت بالدرجة الاولى مخاوف الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تعمل جاهدة على اخراج السوقية من المنطقة بعد فتور علاقاتهم ثم تأزمها مع مصر ، وقد رفض صدام حسين أن يكون للمعاهدة أى ظلال على استقلال العراق ، ففي رده على سؤال لـ المصحفى فؤاد مطر حول المعاهدة العراقية السوقية بعد أن حل محل الرئيس أحمد حسن البكر قال : " فنحن لسنا نفهم المعاهدة بأنها تقيد الحرية العراقية ، أو تجعل العرب توابع للاتحاد السوقى ، ولم تكن هي كذلك ... وهكذا فهمناها ومثلا هى ... وهى عبارة عن اعلان للناس بأنه قامت صداقة من نوع خاص بين العراق والاتحاد السوقى ، وما زلنا ملتزمين بهذه الصداقة ونريدها ..." (٥٨) .

كما أن الجانب السوقى حرص دائمًا على التأكيد على أن معاهدة الصداقة والتعاون هي من أجل التعاون الواسع والمتعدد المجالات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها " على أساس التكافؤ التام والاحترام المتبادل " (٥٩) .

وبعد أقل من شهرين من توقيع المعاهدة أقدم العراق على خطوة جريئة أخرى فأصدر مجلس قيادة الثورة في العراق قانون تأميم شركة نفط العراق . وفي الأول من يونيو ١٩٧٢ أعلن الرئيس أحمد حسن البكر في خطاب للشعب ذلك التأميم الذي انتقلت بموجبه للعراق ملكية حقول النفط في كركوك ومصانع تكرير النفط ومحطات الفحص وأنابيب النفط ... الخ .

وكانت هذه أكبر عملية تأمين في الشرق الأوسط بعد انتقال ملكية قناة السويس لمصر عام ١٩٥٦ . وكتب العراق المحركة وأثبتت أن كل دولة تستطيع تأمين صناعة النفط فيها في ظل توازن القوى في المجال الدولي (٦٠) .

وفي سبتمبر عام ١٩٧٢ زار كوسينجين العراق مرة أخرى وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية بين البلدين تقضي بزيادة الإمدادات العسكرية السوقية للعراق .

وفي نفس الشهر زار الرئيس أحمد حسن البكر الاتحاد السوفيتي، وأكّد على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وال伊拉克 ، وعلى أهميّة "التحالف بين حركة الثورة العربية والاتحاد السوفيتي " (٦١) .

وهكذا ومع اقتراب عام ١٩٧٢ من الرحيل كانت العلاقات السوقية مع العراق هي أقوى علاقات للاتحاد السوفيتي مع أي بلد في المنطقة وتطورت في كافة المجالات ... وكان واضحًا أن الاتحاد السوفيتي حريص على تأييد مواقف العراق وعلى الوقوف إلى جانبه في تأكيد استقلاله السياسي والاقتصادي لدراته أن قوة العراق كانت تتصاعد في المنطقة وأنه ينتهج نفس النهج الذي اتخذه السوقية : الوقوف إلى جانب حركات التحرر وإلى جانب الشعوب المناهضة للاستعمار كما كان العراق يحتل مركزاً خاصاً في حركة عدم الانحياز ... وكل هذا كان في الأهداف الغربية في المنطقة ويفصلها من مناطق نفوذها .

كما كانت هذه العلاقات القوية مع بغداد تقلل من حجم التقلص في العلاقات مع القاهرة بعد أزمة طرد الخبراء والمستشارين السoviets من مصر في يوليو عام ١٩٧٢ والتوجه العام للسياسة المصرية بعيداً عن الصداقة مع السوقية ... إلى غير ذلك من أ مؤثر تخدم الوجود السوفيتي واستمراره في المنطقة .

هوماش الدراسة

- (١) عبد المناف شكر جاسم : العلاقات العراقية - السوفيتية ١٩٤٤ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة أجبت بالجامعة المستنصرية ببغداد ١٩٨٠ ص ٥٢ .
- (٢) محمد أنيس ، محمد حسين الزبيدي (الدكتوران) : أوراق ناجي شوكت ، رسائل ووثائق ، دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٧ ، ص ٥٥ .
- (٣) عبد المناف : المرجع السابق ص ٥٦ .
- (٤) والتر لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، ترجمة المكتب التجاري للطباعة والنشر ط١ بيروت ١٩٥٩ ص ١٤٨ .
- (٥) لمزيد من التفاصيل يراجع فؤاد المرسي (الدكتور) العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ ، دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦ ص ٦١ - ٦٣ .
- (٦) جعفر عباس حميدي : التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣ مطبعة النعمان - النجف الأشرف ، العراق ١٩٧٥ ص ١٤٣ .
- (٧) عبد المناف : المرجع السابق ص ٦٠ - ٦٢ (نقلًا عن الوثائق العراقية الخاصة بوزارة الخارجية) .
- (٨) لاكور : المرجع السابق ص ١٧٤ .
- (٩) The USSR and The Middle East, (Documents and other materials) Moscow, 1972, PP. 53 - 56.
- (١٠) عبد المناف : المرجع السابق ص ٦٤ .
- (١١) The USSR and The M. E., PP. 58 - 65.

- (١٢) د. محمد أنيس ، د. محمد حسين الزبيدي : المرجع السابق ص ١٣٩ .
- (١٢) اسرا عبلان وآخرون : سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٦٢ ، ص ١٧٢ .
- (١٤) A. Yodfat and M. Aber : Persian Gulf, The Soviet Union and the Persian Gulf, London 1977, P. 36.
- (١٥) United States Policy in the Middle East (Documents) Department of State 1957, PP. 15 - 23.
- (١٦) Yodfat, op. cit., P. 41.
- (١٧) The USSR. and the M. E., op. cit., PP. 121 - 123.
- (١٨) محمد حسنين هيكل : سنوات الخليان ج ١-٤ مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٠٢٨٦ .
- (١٩) محمد حمدى الجعفرى : نهاية قصر الرحاب ط١ دار الشئون الثقافية العامة - بغداد ١٩٨٩ ، ص ٢٢، ٧٦ .
- (٢٠) ليث عبد الحسن الزبيدي : ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ط ٢ ، مكتبة اليقظة العربية - بغداد ١٩٨١ ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- (٢١) نفس المرجع ، ص ١٤٧ . والنص أيضاً في الجعفرى : المرجع السابق ص ١٨٦ .
- (٢٢) نفس المرجع ، ص ٤٧ .
- (٢٢) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، دار الثمار - بيروت ص ١٨١ - ١٨٢ .
- (٢٤) محمد حسنين هيكل : سنوات الخليان ص ٣٦٨ .

- (٢٥) نفس المرجع : ص ٣٧٠ - ٣٧١ .
- (٢٦) نص البيانات في : USSR and The M. E. (Documents), op. cit., PP. 149 - 158.
- (٢٧) ليث عبد الحسن : المرجع السابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٢٨) وليد محمد سعيد الأعظمي : ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية - المكتبة العالمية - بغداد ١٩٨٩ ، ص ٢٧ - ٢٩ .
- (٢٩) نفس المصدر ، ونص الوثيقة ص ٢٢٦ .
- (٣٠) مجموعة من الكتاب السوفيتيت : السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٥ ترجمة خيري حماد ، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٨ ص ١٣٣ - ١٣٤ .
- (٣١) عبد المناف شكر جاسم : المرجع السابق ص ٩٢ - ٩٩ .
- (٣٢) نفس المرجع ص ١٤٢ - ١٤٦ ، وكذلك ليث عبد الحسن ص ٢٩٤ - ٢٩٧ .
- (٣٣) Laqueur, Walter, The Struggle for the Middle East, The Soviet Union and the M. E. 1958-1968 London 1969, P. 95.
- (٣٤) عبد المناف شكر جاسم : المرجع السابق ، ص ١١٩ - ١٢١ .
- (٣٥) ليث عبد الحسن : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ - ٤١٠ .
- (٣٦) عبد المناف : المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٣٧) نفس المرجع ، ص ١٢٢ .
- (٣٨) ليث عبد الحسن : المرجع السابق ص ٢٤٤ وكذلك عبد المناف ص ١٢٣ .

- (٣٩) نفس المرجع ، ص ٢٤٤ .
- (٤٠) Laqueur, op. cit., P. 97 - 98.
- (٤١) وليد الشريف : الاتحاد السوفياتي ومنطقة الخليج العربي - مقال بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الخامس السنة الثانية يناير ١٩٢٦ جامعة الكويت ص ٩٥ .
- (٤٢) عبد المناف : المرجع السابق ، ص ١٢٦ - ١٣٠ .
- (٤٣) اسماعيل صبرى مقلد (الدكتور) : تصارع القوى العالمية حول البترول ، السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ مؤسسة الأهرام القاهرة ص ٤٠ .
- (٤٤) Laqueur, op. cit., P. 102.
- (٤٥) Jaan Pennar, The USSR and The Arabs P. 39 - 40.
- (٤٦) Yodfat, op. cit., P. 52.
- (٤٧) Laqueur, op. cit., P. 103.
- (٤٨) Pennar, op. cit., P. 40.
- (٤٩) طارق عزيز : ثورة الطريق الجديد ، دار الشورة - بغداد ١٩٧٥ ، ص ٢٨ - ٢٩ .
- (٥٠) تقرير معلومات بأرشيف معلومات اتحاد الاذاعة والتليفزيون قطاع الاذاعة - ملف خاص بالعراق .
- (٥١) Pennar, op. cit., P. 41.
- (٥٢) تقرير معلومات : المرجع السابق .
- (٥٣) Yodfat, op. cit., PP. 79 - 80.
- (٥٤) نص المصادقة في أرشيف معلومات الاذاعة نقلًا عن اذاعة بغداد في

١٠) ١٩٧٢/٤ ، وعن الاتفاقيات أيضاً : تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي (١٩٤٥ - ١٩٧٦) مجموعة من المؤلفين السوفييت باشراف جروسيكوف ، موسكو دار التقدم ١٩٨٠ (الترجمة العربية) ص ٧٤٦

(٥٥) الأهرام في ١٩٧٢/٤/١١ .

(٥٦) طارق عزيز : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٥٧) Yodfat , op. cit. , PP. 80 - 81.

(٥٨) صدام حسين : المختارات ، الجزء العاشر ، وزارة الثقافة والاعلام بغداد ١٩٨٨ ص ٦٠ - ٦١ والحديث كان في لقاء صحفي فـ _____ . ١٩٧٩/١٢/٢٠

(٥٩) تاريخ السياسة الخارجية السوفيietية ، المرجع السابق ، ص ٧٤٦ .

(٦٠) طارق عزيز : المرجع السابق ، ص ٣١ ، الكسي فاسيليف : بتروبل الخليج والقضية العربية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٩ - ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٦١) طارق عزيز : المرجع السابق ، ص ٥٠ .